

کتابخانه
موزه و مرکز اسناد
جمهوری اسلامی ایران

کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب	مقام الازهر
مؤلف	جلد (۴۹) از کتب (خطی) اهدائی
تاریخ	آغاز سید محمد صادق طاباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی
شماره ثبت کتاب	۱۳۴۴۱۳۷۰



خطی اهدائی
کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی
۶۳۶

بازرسی شد
۶ - ۳۶

۶۳۶

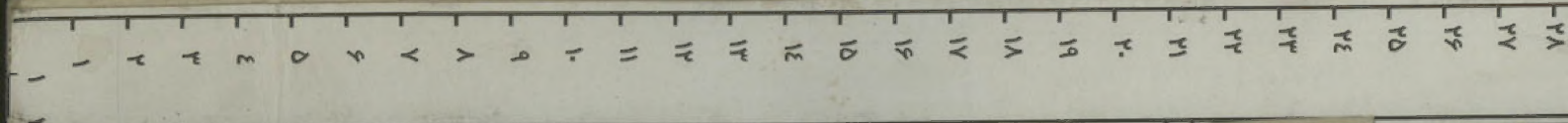


کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب	مقام ابرین
مؤلف	چک (۹۳۹) از کتب (صلی) اهدائی
تاریخ ثبت کتاب	آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی
شماره ثبت کتاب	۱۴۱۴۷۳



بازرسی شده
۶ - ۳۶

خطی اهدائی
کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی
۶۳۶





بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المتعال في عجلاله من مطارج الافهام فلا يحيط بكلمته العارفين المقدس
 بكلامه انه من مشاهد الانام فلا يبالغ صفه الوصفون الفضل فيوانع الانعام
 فلا يحصى نعمه العارون المتقلى باليمن الجسام فلا يحتم بواجب شكره العاردين
 العظم الا بدى فلا انى سوا الدائم السمدى كل شئ معضل عداه حكمة جانه عداي
 الخوضاء واشكر شكر الاستوصيه المدينين مواهبه وعطاياه واشتق له من خلقه
 استقلا لخدمه معرفته عاجزاء فادع عظماءه في حجب مولاة واسئله العظماء
 والمخلوق والسادق القول والعلو اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له الكريم الذي لا
 يغير عليه الامال العذر وهو لما يشاء العا شهد ان محمدا عبده ورسوله المبعوث
 لتبليغ قواعده وتبليغ مسالك اليقين النافع بشيرة بطريقه شرايع الاولين والاول
 بالارشاد والهداية رحمة للعالمين حتى الله عليه واله والهدا والمهديين وعترته
 الكرام الطيبين صلوة ترضيهم وترد على منتهى رضاهم وتبلغهم غاية ربههم و
 طابته مناصبهم ويكون لنا عنة ورحمة يوم تلقى الله سبحانه وتعالىهم وسلم تسليما
اما بعد فان انفتحت فحصيلته كوزن الامار والاطالة التردد بين العيون
 الاثرة معاملة الاكثار هو العلم بالاحكام الشرعية والمسائل الفقهي فلهي الكطلب
 الذي يظفر بالبحر طالع والمعلم الذي ينشر بالامباح كاستبصار العلم الذي
 يرجع بحامله الحادثة العليا وتراليل المعارف في الدلائل الاخيرة ولقد بدلت اعمالنا

السابق

السابقين ولفظنا الصالحون دعوان الله عليهم اجمعين في تحقيق مباحثه
 جدهم واكثره في تحقيق مسائلهم فكيف نحققه بمقتضى بيان انكارهم وكشوفنا
 من اجل بيان انارهم ومقتضاه من كتاب يهدي في ظلم الجاهل الى المنار الصا
 في مختصر كان في تلخيص الغاية ويسر مشافهة النماية وايضا من كل من
 قواعد الشكل وبيان ويكشف من سر من الفصل والفتية بوصول لا يحضر الفقيه
 بمصباح الاستبصار المحدث العلم ويجلو ايات مسائله من الشرايع طلائع الشك
 والهمم وكفى دور من مقتضى تلخيص الملك الوفاق ويحرر تذكروا حتى انتهى
 الطلبة في الافاق ومقتضى جلبي عن مختلف الاحكام بكامل الانصاف معتبر
 انما وليحسم مواد التلخيص من جميع الآثار وله راحة روضه رتاج لتبليغ اسوله
 وروضة حجب تلهش ابرار في روضه الا وهان فشكر الله به سعيهم واجزل
 من وعده شوبتهم ويزم وحج كاد من فضل الله علينا ان اهلتنا لا نقا
 انارهم اجينا الامور بهم فاعا لهم فنشرنا بتوفيق الله تم في ايف هذا الكتاب
 المعصوم بعالم الدين وملاذ المجتهدين وجدد طابرة مدارج المباحث الفقهي في
 فيه عبرة الصواع يتجدي بالاصول وجعنا من تحقيق الدليل والمداول عبادات
 فترية الطابع وتقريرات معقولة عند الاسماع من عز ايمان موجب للاحتلال
 ولا اطاب معقلا لعلنا انما يتقلا الله الله ثم سبحانه ان يجعله خالصا لوجه
 الكريم وانفع الية اليه حين نقل الامهام الى المنهج القويم وثبتت حين
 قد لا اقدم على الصرايح المستقيم وقد تيسر كتابنا هذا على مقتضى اقسام
 والفرع من الفتنة بخبره فمقصدين **المسألة الاولى** في بيان فضله العلم

المقصود الاول

وذكر في نسخة مما عيّن على القلابة، ولما تروى بيان زيادة شرف علم الفقه على غيره
 ووجه الحاجة وذكر حده ومن يتقنه وبيان موضوعه وبيان ربه ومساكنه العلم
 فقبلة العلم وان تقاعد وجته وعلو مرتبته امر كفى انتظامه في تلك المقامات
 مؤنة الاهتمام ببيانها عن ان ذكر سبيل القبة اشياء في هذا المعنى من جهة
 والفعل كما با وسنة معتبرين علما بان ما تروى في الفقه ان الاستيفاء في ذلك
 تجاوز الحد ويقضي الى الخروج عما هو المقصد فما هي المحجة للقبلة في هذه المعقولات
 ينقسم الى مجموعتين ومعدونة وظاهر ان الشرف الموجد في الموجد وينقسم الى محاد
 وناسي ولا يسيان الذي اشرف في ان الذي يقسم الى محاسن وعجز ولا شريك
 ان المحاسن اشرف في المحاسن يقسم الى محاد ولا يسيان الذي اشرف في ان
 الى العالم وما ياهل ولا شريك ان العالم اشرف فالعالم اشرف المعقولات **فصل**
 فاما الكتاب الذي ذكره فقد اشر الى ذلك في مواضع الاصل في قوله في سورة القلم
 اول ما تزل على قلوبنا صلوات الله عليه وآله في قوله كثر المعجزين اقرب اسم تلك
 الذي خلق خلق الانسان من علق اقرب اولئك الاكرم الذي علم بالقلم علم الانسان
 ما لم يعلم حيث افترج كلام الجيد يذكر في الامجاد وابتعد بذكره العلم فلو كان
 بقدر الامجاد في العلم كان شأنا جديدا للذكر وقد قيل في وجهه لا تتنا
 بين الاما المذكورة في صدر هذه السورة المشتمل بعضها على خلق الانسان
 من علق وبعضها على تعليمه بالمعالم انتم ذكر حال الانسان اعني كونه
 علقه وهي كان من الحاسن واخرجه الى هو حي ورويه ما اوزن ذلك كمال
 الرفعة والجلال لانه كان زجرا فالتفتا الى امر خلق تلك المتزلة الى الله

الخمس

بالحسنة ثم من فاحشه الحسنه المودعة الشريفة لنفسه الثاني قوله الذي
 خلق سبع سموات ومن الارض مثلهن يتنزل الامرين من لعل الا انها تنحدر
 في العلم على خلق العالم العلوي والسفلي بطرا وكفى بذلك جلالة قدره الثاني
 قوله سبحانه ومن ينفذ الحجة فقد وقى حبل كبر من الحجة بما يرجع الى العلم الرابع
 قوله سبحانه هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون انما يتذكر اولوا الالباب
 الخامس قوله تعالى انما جعلنا الله من عباده العلماء الذين فهموا كتابه اشهد الله ان
 لا اله الا هو والملايكه والاولا العلم السابع وما علمنا اوله الا الله والمراد من
 العلم الا انه قوله تعالى انما جعلنا الله من عباده العلماء الذين فهموا كتابه اشهد الله ان
 قوله تعالى انما جعلنا الله من عباده العلماء الذين فهموا كتابه اشهد الله ان
 عا طبا للنبوة امر الموع ما انما من العلم والحكمة وقدرته في علمه قوله
 هو آيات بينات في صدور الذين اوتوا العلم قوله تعالى ذلك الامثال في العلم
 للناس وما يعقلها الا العالمون **فصل** فاما السند في ذلك كثره لا تكاد
 تحصى فتشاهرا حيز من به اجازة عدة من اصحابنا منهم السيد الجليل شيخنا تقي
 الدين علي بن الحسين ابو الحسن المحسبي الموسوي امام الله تاييده والشيخ الفاضل
 عز الدين الحسين بن عبد الصمد الحارثي كثر في حق رواية اجازة عن ذلك
 السيد الشهيد زين الملة والدين رفعة الله درجته كما شرف خاتمة على الشيخ الاجل
 فوالدين علي بن عبد الله العالي العاظم الميسر من الشيخ شمس الدين محمد بن الموفق
 الجعفي عن الشيخ صبا الدين علي بن شيخنا الشهيد من والده عن الشيخ فخر
 الدين ابو طالب البهزي عن الشيخ الامام العلامة جمال الملة والدين المحسنين

بعد سقلا قول ان القدر اذا لم يجد استحق فآخر الجدل المستحق من
 عند مدعا جوا ذلك معلوم من العرف ولو اقامت القبول لم يعلم من العرف
 فاجيب بانه ان ذلك انما يثبت بالقرينة لان العادة قاضية بان طلب
 انما يكون عند الحاجة الى الجاهل لعل القبول ما يكون الصيغة به محجة
 الشاهد انهم لم يثبتوا انهم على ذلك الجرم لانهم لم يثبتوا ما يثبت
 الاستبعاد او امتناعه فلم يكن الامر لا يثبت بل يثبت عليه الذم ولكن لما قيل
 انك لم تخرج من الجدل في وقتنا وجدوا الجواب ان الذم باعتبار كون الامر
 بوقت معين ولم يثبت بالعلل في الدليل على القبول فلهذا ما استحق
 وقتنا من روى فتقوله لنا جديين الثالث انه لو تخرج التاجر
 لوجب ان يكون الوقت معين واللائق منه اما الملائمة فلا يثبت
 كان الامر انفسا لا كان اتفاقا ولا يثبت لانهم لم يعلموا ولا يثبت
 تكلف الح الجواب على الكلف لان لا يثبت الفصل من وقتنا مع انه لا يعلم
 ذلك الوقت الذي كلف بالبيع من الناحية منه واما اشياء اللانغ فلا تملك
 ليس في الامر اشعار بغير الوقت ولا علمه بل من خارج الجوابين
 احدهما انفقوا بالوجه بجزا التاجر ولا تخرج عنه امكانه واما انفسا
 بل من كلف الح لو كان التاجر متحسنا اذ يبيع من وقت الوقت الذي يتردد
 اليه واما اذا كان ذلك جازي فلا يثبت من الامتناع الجاهل ولا يثبت
 بالحق الرابع قوله تم وسار على المصنف من ركنه فان المراد بالحق سبها
 وهو من المامور به لا حقيقة لانها فعل الله تم فيجب ان يصدق العبد
 وجوب المصنف

فوجيب المسارعة للفعل المامور به وفيه ما سبق فاستحق الجزاء فان قيل
 المامور به من الجزاء فيجب الاستباق في البذل كما يثبت المسارعة والاستباق
 بان يفعل الغرض واجب بان ذلك يحصل على اضيق المسارعة لا
 لا يجوز بهما والاولى القبول فلا يثبت المسارعة والاستباق لانها انما
 يتصور في الموضع دون المصنف الا ترى انك لو لم يثبت المصنف عند انفسا
 خارج المصنف واستحق المصنف ان العرف فانما لا يتبين بالمامور به في الوقت
 الذي لا يجوزنا اخره عندنا بغير مسارعة واستباق فلا يثبت على الامر في الآتي
 على التيق ولا كان مضافا الى الصيغة فيها مضافا لما يقينه الماد ومثلها
 ببيان فاما الخامس ان كل غرض في الفاعل يتردد قائم وعزوا لم وكل شيء في الفاعل
 هو طائفي وانسحق انما يقصد الزمان الحاضر وكذلك الامر انما طائفي بالامر الا
 وجوبا واما الا فانه قائم في الفاعل كذلك الامر في ما رتد العرف على
 من الجزاء ولا نشاء ويطالب من خصوصه ظاهر واما ما يثبت العرف فيها بالامر
 لا يمكن ترجمه الى حاله اذ الحاصل لا يطلب بل الى الاستقبال اما مطلقا
 الامر الى حال الذي هو عبارة عن القبول وكلاهما محتمل فلا يصح ان يثبت
 على الثاني الدليل السادس ان العرف بعد القبول يقصد الامر لا يثبت عليه
 ما يثبت الامر الذي يتردد من ماله وهو يقضي العرف بجزا من التكرار
 بغير ما يثبت السابق فلا يحتاج الى التيقير المستند بان الامر يتردد
 في العرف واستعمال اصل الله وباريه العرف يتردد ويراد بالمراد
 ونظم استعمال القطة في سببها بغيرها انما يثبتها ومنكرها بغيرها

واضافا من يحسن بالاشارة ان يستقيم المامور به فقد العادات في
 الامارات لعل اريد من القبول او التاجر الاستفهام لا يحسن لا منع
 الاحتمال في القبول والجواب ان الذي يتبادر من اطلاق الامر ليس الا
 طلب الفعل واما العرف والقرائن فانها يترددان من لفظة القرينة وكيفية
 في حسن الاستفهام كونه موضوعا للعرف لا في الاستفهام على افراد
 الشيء على شيوخ الجزاء من احداهما فيقصد الاستفهام في الاحتمال
 ولهذا يحسن بانه من ان يجاب بالتحسين في الامر من حيث راد القبول
 من حيث هو ومن ان يكون منه مخرج عن حدود القبول واللفظ وان
 موضوعا لكل واحد منهما محصور كذا في اشارة التحسين بهما من طاهر القطة
 وان كتاب الجزاء من المعلوم خلافه **فالشك** اذا قلنا بان الامر القبول
 ولم بان الحلف المامور به في اوقات الامكان فلو كان الاثنان في
 الثاني ام لا فبالحال كذا في **الحق** الاول ان الامر فيكون المامور به
 ناعلم الى اطلاق ذلك وجوبا استمرارا في اللغات بان قوله اضل يجرى
 مجرى قوله اضل لان الثاني من الامر والوجه بذلك لما وجب الاثنان
 به فيما بعد هكذا في الحق والعلامة الاحتجاج ولم يربحنا وبنينا
 الخالف على قول القائل ان فعله لم يمتد في الوقت الثاني فان
 في الثالث وهكذا او معناه اضل في الرض الثالث من غير بيان حال
 الرض الثالث وما بعد فان قلنا بالاول انقضى الامر القبول في جميع
 وان قلنا بالثاني لم يقصد فاسله لغزبه وقد سبق الى هذا الكلام في
 العام

العام وهو ان كان محتملا ان لا يثبت الجدي اطلاقا انما يثبت
 مدلول الوجهين الذين في الحكم فيما كان الواجب ان يثبت عند التحقيق
 في ذلك ان الاولين استدلالا على ان الامر القبول ليس فاعداها على
 لتساوي محتملا بانها ما يدل على ان الصيغة نفسها انقصه وهو كثرها
 محتملا ما يدل على ذلك وانما يدل على وجوب الماد الى امتثال الامر وهو
 الا بانفسا وفيها بالمسارعة والاستباق في عقد في استدلاله على الاول
 لغيره من قول بقوله الوجوب فيقول اول اوقات الامكان لا بد ان يثبت
 الوقت الاول على ذلك الحق بعض مدلوله فيكون مكانه ان يثبت
 او يثبت على الامر الثاني فان اوقات الامكان ويصير من قبل الوقت
 ولا يثبت في العرف ان يثبت في عقد على الامر فلا بد ان يثبت في العرف
 بالاضطرار الثاني لان الامر يقضي باطلا وجوبا الاثنان بالمامور به في وقت
 كان واجبا بالمسارعة والاستباق لم يضره وقتنا وانما انقضى وجوبه في وقت
 فثبت بعض المسك في الفاعل يعني مفاد الامر الاول لجماله هذا الذي
 من سبب كلامهم ارادة الحق الاول لا يمتنع في سقوط الوجوب **الحق** الاول
 على ان الامر الثاني مطلقا يثبت انما يثبت الامر الثاني او سببا او جزاء
 مع كونه معقودا على انفسا وان في سببها في العرف فاما في العرف
 واشترت حكمه في هذا القول في الوقت في وكلامه في العرف الثاني من
 مطابقا لكتابه فيكون يوجب ذلك في الاول وجب على بعض الحكماء
 المتروكان الامر الثاني انما لا يتم الا بعد الاول انما يثبت في ذلك القبول بان

الحق الاول

فانما يوجب العلم على الوجه ذكره فله وجه وان كان الحكم به متكررا في كلامهم
 ووجه استدلاله بتجسيم العلم على ذلك الواجب كونه موقفا على العلم بوجوب العلم
 على الفعل لعدم استكمال الحكم من هذين الوجهين حيث لا يكون عالما بالوجوب
 العقلية لا يكون كلفا وهو كما ترى بخلاف من حصل الوجوب بأول الوقت ان الفعل
 في الوقت مستبعد لانها لا تكون تلك الواجب يخرج عن كونها واجبا في ذلك الوقت
 صفة العلم لجزء معين في الوقت فاما الاول فاما لا يكون لاشياء العقلية التي
 ولما كان هو الاخر لا يخرج من التهمة بانه في الاول وهو باطل اما ما افترض
 ان يكون هو الاول وهو باطل اما من اشاع الفعلة في الوقت فاما ما افترض
 ما حققناه انما فلا نطيلها عارضا اما تخصيص الوجوب بالاول فانه لا يتم
 لما كان اجزا عنه وهو باطل ايضا كما تقدمت الاشاعة بالبرهان فخرج العلم
 من وجه ما افترضنا ان لو كان واجبا في الاول لكان في اجزائه لا في الاول
 هو الفعلة الاول لكن الثاني باطلا لا يجمع فكذلك المقدم وجوب الملازمة
 والاسد نظما ما تقدمت فان العلم بالاشياء انما يتم ان لو كان الفعلة الاول واجبا
 على اليقين وليس كذلك بل وجوبه على سبيل التحيز وذلك ان الله اوجب
 عليه اشياء العقلية ذلك الوقت فمعه من اخلاؤه عند وسع له لا يتأتى
 بغيره من شأه ومنه ان اخلاؤه لكان باقيا فاما قوله او وسع له اخرج
 فعل الواجب فكما ان جميع الاشياء الواجب لغيره بغيره على معنى
 لا يوجب الا خلاها لاجلها ولا يوجب الا بها بل يوجب على كل واحد ما شأه
 فكذلك لا يوجب عليه اشياء العقلية لاجلها ولا يوجب له خلاها لاجلها عند اليقين

في وجه العلم

فانما يوجب العلم على الوجه ذكره فله وجه وان كان الحكم به متكررا في كلامهم
 ووجه استدلاله بتجسيم العلم على ذلك الواجب كونه موقفا على العلم بوجوب العلم
 على الفعل لعدم استكمال الحكم من هذين الوجهين حيث لا يكون عالما بالوجوب
 العقلية لا يكون كلفا وهو كما ترى بخلاف من حصل الوجوب بأول الوقت ان الفعل
 في الوقت مستبعد لانها لا تكون تلك الواجب يخرج عن كونها واجبا في ذلك الوقت
 صفة العلم لجزء معين في الوقت فاما الاول فاما لا يكون لاشياء العقلية التي
 ولما كان هو الاخر لا يخرج من التهمة بانه في الاول وهو باطل اما ما افترض
 ان يكون هو الاول وهو باطل اما من اشاع الفعلة في الوقت فاما ما افترض
 ما حققناه انما فلا نطيلها عارضا اما تخصيص الوجوب بالاول فانه لا يتم
 لما كان اجزا عنه وهو باطل ايضا كما تقدمت الاشاعة بالبرهان فخرج العلم
 من وجه ما افترضنا ان لو كان واجبا في الاول لكان في اجزائه لا في الاول
 هو الفعلة الاول لكن الثاني باطلا لا يجمع فكذلك المقدم وجوب الملازمة
 والاسد نظما ما تقدمت فان العلم بالاشياء انما يتم ان لو كان الفعلة الاول واجبا
 على اليقين وليس كذلك بل وجوبه على سبيل التحيز وذلك ان الله اوجب
 عليه اشياء العقلية ذلك الوقت فمعه من اخلاؤه عند وسع له لا يتأتى
 بغيره من شأه ومنه ان اخلاؤه لكان باقيا فاما قوله او وسع له اخرج
 فعل الواجب فكما ان جميع الاشياء الواجب لغيره بغيره على معنى
 لا يوجب الا خلاها لاجلها ولا يوجب الا بها بل يوجب على كل واحد ما شأه
 فكذلك لا يوجب عليه اشياء العقلية لاجلها ولا يوجب له خلاها لاجلها عند اليقين

متوخا ليراد بالوقت متصفا فاما ان يتحقق بعضه على الفعل ويتحقق ان يعلم
 ان بين التحيز في الموضوعين وقاص حيا من متعلقه فاما ان يتحقق ان يعلم
 المتعلق المتعلق وقاص من جزئيات المتعلق المتعلق فان المتعلق المتعلق
 مثلا في جزئ من اجزاء الوقت مثل المدة ما في كل جزء من الاجزاء الباقية
 والكل من جزئ من هذه الاشياء المتعلق بالمتعلق المتعلق المتعلق
 بل الفترة انما يتحقق هذا كجزئيات المتعلق وبهذه الاجزاء الوقتية
 سهل انما ان يتحقق الامر بطلان الحكم على علمه بطلان اشياء غيره
 اشياء الشئ وهو متعلق بالمتعلق ومنه انما يتحقق وهو المتعلق
 المتعلق الى ان لا يتحقق الا بطلان المتعلق المتعلق المتعلق وهو قول
 جماعة من العامة ان قول الفاعل اعطى ربي دونهما ان اكمل يجرى
 العرف يجرى ولما الشئ فاعطاء اكمل المتعلق من هذا اشياء الاما
 عند اشياء الاكلام قطعا بحيث لا يكون يتكرر عند واجبة الوجدان فيكون
 الاول ايضا هكذا وانما ثبت ذلك له على هذا الوجه فاما انما ذلك
 معتقده انما سبق التنبه عليها وهي حاله مع العلم بكونه كذلك لانه
 اتفق السبب بان ما قبل الشئ هو قبل الحكم وليس يشع ان يتحقق ويتبين
 شئ اخر يجرى به ولا يجرى من ان يكون شئ الا انما ان قوله ثم يتبين
 شهيدين من رجالكم يتبين بطلان الشاهد الواحد حتى ينضم اليه اخرهما
 الذي لا يترتب على قوله بطلان ان يتم امرين الى الشاهد الا ان ينضم
 مقام الثاني ثم يعلم بطلان ان يضم اليه الى الواحد ينضم مقامه ايضا فثبت
 بعض الاشياء

بعض الاشياء من بعض الاشياء كثر من ان يحصل ما يقع مع ذلك ما في ذلك لو كان
 الشئ مقتضا لاشياء ما علمه بكونه قوله ولا يجرى بطلان على الخلاء
 ان اردت تحسنا ولا على عدم تحريم الاكراه حيث لا يكون التحقق والبرهان
 بل هو حرم مطلقا والواجب من الاول انما اذا علم وجود ما يقع مقامه كما في
 الذي ذكره لم يكن ذلك الشئ وحده شرط بل الشئ احد ما يتوقف اشياء
 المشروط على اشياء ما علمه ان مفهوم احد ما لا يعدم الاجزاء والاشياء
 له ذلك هو غير من الشرط كان الحكم تحسنا بوزن من عدمه عدم المشروط
 الدليل الذي ذكرنا من السابق يوجب احدهما ان ظاهره لا يمتنع عدم تحريم
 الاكراه انما يمتنع من كل ما يمتنع من عدم الحرية بكونه لاشياء الحرية
 فتكون بطريق العدل والبرهان لا يمتنع وجود متعلقها فعلا كان السابغ بصدق
 الجرح فانه بعدم الموضوع اخرى فالوضع ههنا مشكك فحين انما اليقين
 فتد اريد البقاء ومع ابدية الغاء بمتن اكرهين عليه فانه الاكراه هو
 الغير على ما ذكره حيث لا يكون كراهية متفق الاكراه فلا يقبل في الحرية
 ان السابق شرط انما يقتضيه اشياء الحكم عند اشياء انما يظهر لشرط فانه اخرى
 ويجوز ان يكون فانه في الية لما لغيره في الاكراه يعني اليقين اذا اردت
 الصفة فالموطا احتيازا بارادتها وان لا تترك في من يرد التحقق ويكرهه الى
 على انما انما اشياء اما علم ان الاكراه قد دل على اشياء اخرى يجب الظاهر نظر
 الى اشياء الشرط كذا لاجلها فاعطى عارضه لا يترك الظاهر بل يفتح الفاعل
 ما علمه فانه مقتضا الشئ على الصفة في الحكم عند اشياء فانه انما يتم

عليه بانماض فعل الما موديه بما يتولى نفسه على الاستقلال يحصل له ان لا يقطع فلا
 وفي الدنيا لا يخرج من القبح الا بمرحان البتة قدسية على بعض عبيد
 باطن جبرها عليه مع غرضه على شفاها امتحانها له الا ان مقتضى العزم
 وتكليفه في عبيد مثله عليه بانماضه اذ كان غرضه استعماله في
 الاستحسان في امر البعده الجواب عن الاول انما هو حقيقة البتة او البتة
 في صلات شرط الوقوع وانما هو في شرط الذي توقف عليه يمكن المكلف شعرا وفي
 على مثال الاول وليس له ان لا يقطع فعله والملازمة انما يتم بقدر كونهما
 مع فتوحه المنع عليها على ومن الثالث المنع بذلك لان مقتضى وادعاه القبح
 فيه تكاثره وبهتانه وعند ذلك البتة في فتحة تنفع المقام ما يستحق به
 المنع فقال لعلنا نذهب الى ان لا يعلم بانماضه في الفعل لا بعد مقتضى
 وحوجه فيما ان كان ما موديه بل يوجب له المجرى قطعا انه ما موديه
 عند وجوبه لا تارة اجماع وقت الفعل وهو صحيح عليه وهذه امان عالج
 معها القبح بقاءه فوجبه ان يخرج من ترك الفعل والتقصير ولا يخرج من
 ذلك الا بالترفع في الفعل لا ابتداء به بل ذلك في الفعل وهو ان المقام
 التسليم من جديد يجوز ان يخرج التسليم من ان يصل اليه بل في التفرقة من طاعة
 ولا يجب ان الرقة التحريم ان يكون عالما بقاء التسليم وتكثيره من الاصل
 كلام جديد عليه في جبر من يدين به في الجواب عن استقلال البعثهم
 على حصول العمل التكليف في الفعل بانماضه اجماع على وجوب التسليم في رتبة
 الغرض ان يكون في وجوبه في الغرض فليكن الغرض بالبقاء فيمكن ان لا يسل
 الا انقطع

الى القطع فلا ولا لا يحصل العلم ومن الثالث المنع من كلف ابراهيم
 بالذبح الذي هو فرعي لا واجب بل كلف بقدمه انما كان اجماع وتساو للمدبر
 وما يخرج عن ذلك والدليل على هذا قوله تعالى ان ابراهيم قد قس
 الرقة باخا ما جبر عليه فلا شفاقة من ان يؤمر بعد مقتضات الذبح برفضه لم يمان
 الصادة بذلك وانما الصداة بخير ان يكون عالما في نفسه من ان الذبح او
 بعدا لتأخير زياره على ما ضله لم يكن قد امر بها ان لا يوجب في الغرض ان يكون
 من جنس المنع ومن الرابع ان لو سلم لم يكن الطلب هناك للفعل لما تقدم من انما
 بل المنع على الفعل لا لا تقيد بالبدن الا انما ليس التعلق في فعله نفس الفعل
 ما ذكر من المنع انما يخرج لكانا لتوقف المكلف على العمل بالعلم والى ذلك
 مشع في حقه **اصل** لا يربطه عند ما يخرج مدلوله الامر وهو الوجوب لا يوجب
 الدلالة لعل الجواز بل يرجع الى الحكم الذي كان قبل الامر به قال العلامة
 في الشفاقة وبعض المحققين من العلم به قال اكثرهم بالبقاء وهو مختار في سب
 لما ان الامانة تدل على الجواز بالمعنى الا ما عرفت الا ان في الفعل فقط وهو
 مشترك بين الوجوب والذبح لا باحة والكره فلا يستقيم اجماعهم في القبح
 ولا يدل دون شئ منها البقاء وجودا بقاءه بنفسه بعد مقتضى القبح
 غير مقتضى البقاء استقام الا ان في تركه باعتبار رتبة الرق المنع من الجواز
 الذي اقتضا التسليم بوقوعه في كون التسليم متعلقا بالمنع من الترك الذي هو
 جزء منه من الوجوب دون الجبر وذلك غير معلوم اذ التعلق في التسليم الواقع
 لطيف تحت الوجوب من وجوبه وهو كما جعل التعلق بالجملة الذي هو المنع

الترك تكون رتبة كافي في رفع مفهوم الكل كذلك يحصل التعلق بالجمعة
 الاصل الذي هو رفع الجبر عن الفعل كما ذكره البعض وان كان قبل المحذور كونه
 الحقيقة لرجاء التعلق بالجمعة احتجوا بان مقتضى الجواز بوجوده في المانع مقصود
 فوجب التعلق بمقتضى ما لا دلالة له في الجواز من الوجوب والمقتضى لا يكتفي
 للاجتماع وانما الثاني فالتلويح كلفا مستغنيا عن الاصل الذي هو في الجواز
 وهو لا يصلح لانه لا يوجب ما يميز مركبة والترك يكون في رتبة رفع احواله
 يكتفي في رفع الوجوب في رفع المنع من الرتبة الذي هو رتبة رفع فلا بد من رتبة
 الجواز فان لم يكن عدم ما يفتي تسخ الوجوب في الجواز لان الفصل على وجود
 المحصنة التي بعد من الجواز في رتبة رفع من الحقيقة في الجواز الذي هو من الواجب
 وغيره لا يوجد في الواجب في رتبة الفصل ذلك هو المنع من الترك فلو كان
 لعل الجواز ان الحلول يدل على اعلت رتبة ما يفتي التسليم لعل الجواز قلنا
 هذا امر وجوب احدهما ان الخلاف طرقت في الفصل على الجواز قد انكره
 بغيره ما قاله انما هو على ان لا يرفع رتبة ويحقق ذلك بطلبه في مواضعه وانما
 انما ان سلنا كونه عليه فلا يتم ان ارتفاعه مطلقا يقتضي ارتفاع الجواز الى انما
 يرتفع بان ارتفاعه اذ لا يرفع رتبة الجواز لان الجواز لما يقتضي الفصل ما من
 البين ان ارتفاع المنع من الترك يقتضي ارتفاعه في رتبة وهو فصل اخر الجواز
 الذي هو الجواز وانما حصل ان الجواز يفتي من احدهما المنع من الترك ولا امر الا
 فيه فانما لا يكون خلافا للثاني ومن يفتي بطلانه في المنع في الجواز
 يخرج الاصل بل هو بانماض نفسه لا ولا فصله بالشاغل ولا ينافي هذا
 اطلاق القول

اطلاق القول بانماض التسليم الوجوب في الجواز حيث ان ظاهره استقلال الامر
 فان ذلك يقع في العلة واكثرهم يصرحون بمقتضاه فان قيل لما كان رفع
 المركبة انما يرفع جميع اجزائه واخرى يرفع بعضها لم يعلم بقاء الجواز بعد رفع
 الوجوب لمشاغرة احتال في رفع الفعل الذي يقتضي معه البقاء ورفع الجواز الذي
 معه بقاء قلنا الظاهر يقتضي البقاء فلو مقتضى او لا اصل استمره
 فلا يرفع بالاحتال في رتبة ذلك التسليم انما توجه الى الوجوب في مقتضى
 للجواز هو الامر في مقتضى الجواز حيثما يفتي وجوبه في رفع الوجوب في مقتضى
 يرفع احد جزئيه لم يبق له سبيل الى القطع بثبوت المنع في رتبة الجواز
 وهذا مقتضى الجواز في الجواز المنع وجود مقتضى فان الجواز الذي
 هو جزء من ما هو الوجوب وقد مشترك بينهما بين الاحكام الثلاثة التي
 بعد انقسام احد بقودها البرهان وان لم يشترك في الفصل الجواز لان
 الاحكام في الجواز في الصفة في رتبة وقا لعل وجوبه في رتبة الجواز
 في وجود مقتضى في رتبة الجواز التسليم الوجوب كما لا يمكن التعلق بالبعد فقط
 احوال المنع من الترك في مقتضى رتبة نفسه الذي هو في رتبة الجواز
 التعلق بالجميع فلا يفتي في رتبة ولا يفتي فانما لا يقتضي كونه فلا يقتضي
 معه وجود مقتضى ولو ثبت في رتبة في رتبة الجواز لا لا اصل استمره
 تعلق التسليم بالجميع كان معارضا باصله عدم وجوبه في رتبة الجواز
 ولهذا يظهر في رتبة في رتبة الجواز ان الظاهر يقتضي البقاء مقتضى
 ولا اصل استمره فان انقسام البتة ما يقتضي وجود مقتضى ولم يثبت

من حكم طوله القائل ليتها وجه لا يترتب عليه الكمال والعدم وانما من
 العباد ان رتب طوله القائل على كونه من رتبة الجوع فاذ جعله على
 فقد جعلنا على جميع حقائقه فكان اول الجواب من جميع النسخ اما ان
 قال العاصم انه لو ادرك الكمال لكان له ايضا ما يملكه الا ان يكون عليه
 ان يكون في كماله الى الابد لا يتبدل ولا يتغير ولا يتغير القائل ان
 موضوعه على المتغير بين العدم والحضور كان عند الاطلاق بحيث لا يكون
 الا لفظ الموضوع لظلاله المشتركة الا ان المراد من الموضوع باعتبار القائل ما رآه
 يصير متغيرا ويبقى ماعدا متغيرا كانه الى ان يترك على ذاته ولا يتغير
 ضاغط الحكم بوجوده يظهر الجواب عن الكلام الاخر فانه قد يكون القائل
 حقيقة في كماله بغيره وانما هو القائل المشترك بينهما فلا بد له على عرض احدهما
 ليس سلبا كونه حقيقة في كماله كان الوجه الصحيح هو ان القائل هو المتغير من ان
 لا يكون شي من معانيه ابا القائل وان استعماله في جميعها يكون الاعراض
 فيضاح القول له ليدل **فائدة** ان القائل في بعض النسخ على التبع وقبل
 انما لما نسبق للمعنى عند طوله القائل في قوله لا يكون الا في كماله
 ذلك دليل على انه حقيقة في الوجود ومنه ما هو عليه من ان ملائكة الجان يتوار
 غيره اخرج الجواب عن ذلك في قوله ان كان له اخوة والملايكه يتوار
 الاخرين اتفاقا ولا خلاف في ان ملائكة الجنة القائل قوله هم اما معكم متغير
 خطأ بالمعنى وهو من طالع جميع الجاهل على الاشياء الثالث قوله
 الاثنان في جملة فاقولها جاعلة والجواب عن الاول ان الاثنان انما وقع

في قوله

على ثبوت الجميع الاخرين لا على استبعادهم من الاثر فلا بد له من ان
 بالمتغير ما لا بد له من ان يتركه من رتبة الجوع فاذ جعله على
 حيث لا يغيره من رتبة الجوع فاذ جعله على رتبة الجوع فاذ جعله على
 انه ليس من محل التبع في قوله او الخلف في بعض النسخ كذا في جوع **اصل**
 ما وضع خطابا للمستمع في قوله الناس يا ايها الذين امنوا لا يصح بغيره
 من رتبة الخطاب انما ثبت حكمه بل دليل آخر وهو قوله احبنا واكثرنا
 وذهب قوم منهم الى انه لو لم يصح له لم يصح لنا انه لا يصح لغيره
 يا ايها الناس ونحن وان كان مكافئا وايضا فان القائل والمستمع اثنان
 من المعدوم بوجودهما وانما هما لا يشترط ان خطابا يخاطب ذلك متغير
 فالمعدوم اثنان في رتبة الخطاب وجهه الاول انه لو لم يكن الرسول مخاطبا
 لمن بعده لم يكن رسالا اليه واللام في قوله يا ايها الذين امنوا لا معنى له
 الا ان يبق لمبلغ الحكم ولا يتبلغ الا لغيره العوام وقد فرض انما هو
 بالثبوت اليه وانما هو اللام في الاجماع والثاني ان العلماء لم يوافقوا
 على اصل الاعراض بعد الصحابة في المسائل الشرعية بالآيات والآثار
 عن النبي وذلك لاجتماع منهم على العدم والجواب عن الوجه الاول في قوله
 لا يتبلغ الا لغيره العوام التي خطابا للمستمع في قوله لا يتبلغ الا لغيره
 لا يتبلغ حوله الجواب في قوله بالآيات والآثار على ان
 حكمهم حكم الذين شافهم واما من الثاني فانه لا يتبين ان يكون مخاطبا
 لتساو الخطاب بغيره بل يجوز ان يكون ذلك لظلم بان حكمه ثابتا

من حكم طوله القائل ليتها وجه لا يترتب عليه الكمال والعدم وانما من
 العباد ان رتب طوله القائل على كونه من رتبة الجوع فاذ جعله على
 فقد جعلنا على جميع حقائقه فكان اول الجواب من جميع النسخ اما ان
 قال العاصم انه لو ادرك الكمال لكان له ايضا ما يملكه الا ان يكون عليه
 ان يكون في كماله الى الابد لا يتبدل ولا يتغير ولا يتغير القائل ان
 موضوعه على المتغير بين العدم والحضور كان عند الاطلاق بحيث لا يكون
 الا لفظ الموضوع لظلاله المشتركة الا ان المراد من الموضوع باعتبار القائل ما رآه
 يصير متغيرا ويبقى ماعدا متغيرا كانه الى ان يترك على ذاته ولا يتغير
 ضاغط الحكم بوجوده يظهر الجواب عن الكلام الاخر فانه قد يكون القائل
 حقيقة في كماله بغيره وانما هو القائل المشترك بينهما فلا بد له على عرض احدهما
 ليس سلبا كونه حقيقة في كماله كان الوجه الصحيح هو ان القائل هو المتغير من ان
 لا يكون شي من معانيه ابا القائل وان استعماله في جميعها يكون الاعراض
 فيضاح القول له ليدل **فائدة** ان القائل في بعض النسخ على التبع وقبل
 انما لما نسبق للمعنى عند طوله القائل في قوله لا يكون الا في كماله
 ذلك دليل على انه حقيقة في الوجود ومنه ما هو عليه من ان ملائكة الجان يتوار
 غيره اخرج الجواب عن ذلك في قوله ان كان له اخوة والملايكه يتوار
 الاخرين اتفاقا ولا خلاف في ان ملائكة الجنة القائل قوله هم اما معكم متغير
 خطأ بالمعنى وهو من طالع جميع الجاهل على الاشياء الثالث قوله
 الاثنان في جملة فاقولها جاعلة والجواب عن الاول ان الاثنان انما وقع

في قوله

من حكم طوله القائل ليتها وجه لا يترتب عليه الكمال والعدم وانما من
 العباد ان رتب طوله القائل على كونه من رتبة الجوع فاذ جعله على
 فقد جعلنا على جميع حقائقه فكان اول الجواب من جميع النسخ اما ان
 قال العاصم انه لو ادرك الكمال لكان له ايضا ما يملكه الا ان يكون عليه
 ان يكون في كماله الى الابد لا يتبدل ولا يتغير ولا يتغير القائل ان
 موضوعه على المتغير بين العدم والحضور كان عند الاطلاق بحيث لا يكون
 الا لفظ الموضوع لظلاله المشتركة الا ان المراد من الموضوع باعتبار القائل ما رآه
 يصير متغيرا ويبقى ماعدا متغيرا كانه الى ان يترك على ذاته ولا يتغير
 ضاغط الحكم بوجوده يظهر الجواب عن الكلام الاخر فانه قد يكون القائل
 حقيقة في كماله بغيره وانما هو القائل المشترك بينهما فلا بد له على عرض احدهما
 ليس سلبا كونه حقيقة في كماله كان الوجه الصحيح هو ان القائل هو المتغير من ان
 لا يكون شي من معانيه ابا القائل وان استعماله في جميعها يكون الاعراض
 فيضاح القول له ليدل **فائدة** ان القائل في بعض النسخ على التبع وقبل
 انما لما نسبق للمعنى عند طوله القائل في قوله لا يكون الا في كماله
 ذلك دليل على انه حقيقة في الوجود ومنه ما هو عليه من ان ملائكة الجان يتوار
 غيره اخرج الجواب عن ذلك في قوله ان كان له اخوة والملايكه يتوار
 الاخرين اتفاقا ولا خلاف في ان ملائكة الجنة القائل قوله هم اما معكم متغير
 خطأ بالمعنى وهو من طالع جميع الجاهل على الاشياء الثالث قوله
 الاثنان في جملة فاقولها جاعلة والجواب عن الاول ان الاثنان انما وقع

في قوله

يكون محذوراً في نفسه من هذا نظر بحر الفصل فان الحارثية انما تنسب
 الى الفصل الثاني على الخلاف على اصل السابق الثالث انما انحصر خرج من كونه
 ظاهراً ولا يكون ظاهراً لا يكون محذوراً في نفسه لا قبل ان يكون محذوراً في نفسه
 فان الجواز متساوية ولا دليل على عين احدهما انما ان كانا بعضهما
 اقرب الى الحقيقة ويجوز الدليل على بقية كافي موضع النزاع فان الباقي اقرب
 الى الاستغراق وعاد كذا من الدليل بقية ايضا انما تكون انما ان يكون
 ظاهره فاما رتبة صفاته من اثاره من كونه حقيقياً وكلام الكثرة
 ما من فيها من اشارة الى المعرفة بالحق فان الغرض اشارة الدليل على انما ان
 من غير جهة انحصار فيجب الحمل على ذلك البعض فيقتضاه كونه هذا انما ان
 غير وبقية من القول بحجة في اقل الجمع ان لم يكن المحذور بها من رتبة الجواز
 في انحصار الواحد كونه اقل الجمع حقيقياً على كل تقدير من الثالث
 بالمتن من عدم الظهور في الباقي وان لم يكن حقيقياً وسند هذا المنظر من
 السابق وانشاء الظهور بالاشارة الى العموم كما انما ان يخرج الدليل الى محذور
 في اقل الجمع ان اقل الجمع من الحقيقة والباقي شك في الاصل الى الجواب ان
 ان الباقي شك في عدم الدليل كذا من الدليل على وجه الجواز على اصل
 العلامة في رتبة الجواز لا يستلزم الا بالعام في الاستصحاب الى وفي طلب
 الحقيقة واستقر في انما ان بعد الحواف علم يستقر في القلب كونه كلاً
 من القوانين من بعض في العامة وقد اختلف كلامهم في بيان موضع النزاع
 فقال بعضهم ان النزاع في جواز العلم بالعام في الحقيقة من انحصار العلم في

يلوح من كلام العلامة فيجب مخرج به في تروا كونه للجميع من المحققين
قائمين ان العلم بالعدم قبل البحث عن المحقق منع اجابا واما الخلاف في
مبلغ البحث فقال اكثرهم بحيث يزيل عن القلب بعد المحقق وقال بعض
انه لا يجب ذلك بل لا بد من القطع بانفاؤه والقادر ان الخلاف موجود في
المقامين لثقل جاعة القول بجواز التسليم بالعدم قبل البحث عن المحقق من بعض
المحققين وتبني اجتناب اختياره لكن ضعيف وما قيل ان مراد بالعدم انه
يتلوه القول قبل ظهور المحقق في اعتقاده هو جهات ثمانية لم يقدح المحقق
في ذلك ولا يتبرر الاعتقاد وينقل عن بعض العلماء ان ذلك بعد ذكره لهذا
الكلام عن ذلك القائل وهذا غير معدود عنه فانما من باب احتياط الفقيه
ومضطر به العلماء واما هو قول اصد من غباوة واستمراره فعنادا واذا
عرف هذا انه لا قوي عندي انه لا يجوز المادة الحكم بالعدم قبل البحث عن
المحقق بل يجب التحقق عن حق يحصل للقلوب غالب بانفاؤه كالمجب ذلك في
كل دليل يحصل ان يكون معارض احتمال لا يحتمل فان في المحقق في حق من حريته
لما لا يتجسد في علم البحث عن الوجود وكيفية دلالتها والتحقيق كيفية
فالدلالة وقد شاع ايضا حتى قبل عام الان قد حصل فصال احتمال
بثبوت مساويا لاحتمال عدمه وتوقف ترجيح احدهما من على البحث وال
الفتش ولما اكتفى باحتمال الوجود ولم يشترط القطع لانه لا ماسيل
العدم غالبا انما غلبه الامر عدم الوجودان وهو لا يدل على عدم الوجود بل
اشترط لا دليلا لابطال العلم بالعدم العوار ان اشترط بجواز التسليم قبل البحث

بانه لو وجب طلب المحقق فالتفت بالعام لوجب طلب الخاص في الدنيا المحققة
بيان الملازمة ان ايجاب طلب المطلق هو الغرض عن ايجاب هذا النوع بعينه وجوب
في العالم لكن الاذن لمن طلب المانع منق فان ليس واجباً اتفاقاً والعرف خاص
والمعامل اتفاقاً على ظاهرهما من غير بحث عن وجودهما في الواقع حيث
وهذا الحق المأثمة على محض في سبب هو كالتصريح في موافقة هذا المبدأ
فما لم يلجأ إلى الفرق بين العام والمحقق فانه هو اذا كثرها محصورة كما عرفت
فصار على النقط على العموم مرجحاً في الظن بطلان الجرم على المحقق ولا كذلك الحقيقة
فان اكثر الاقوال على تحقيقها واحتج منقولاً بالقطع بان ان كان المستلزم
مما كثر فيها الخلاف لم يلجأ على تخصيص العامة فانها بالقطع باثباتها اذ لو
قوبل كمرة كذا البعث فلهذا ان اكثر مما كثر في الحديث فثبت الحق في الدنيا
باثباتها ايضا اكثر اواريد بالعام الخاص فيجب لذلك ان ينقطع علمه فانما
محقق الحق على ما يشرى بل الشخص قطع بغيره وما جئنا من المتقدمين اعني
العلماء عند ذكرنا بالبعث العلم بالبدل عند بعث الحق في الدنيا كقولنا
المسئلة مما كثر فيه الجواب فيجب فيه الحديث ثم نجد ما يرجع عن حله
ظاهر مما يتعلق بالمحقق اذا عرفت الشخص قدما
سواء كان جهلا ام غيرهما وخرج عوده إلى كل واحد كان الاجرة محضاً مطابقاً
وخلصت بعد اليقين في اربعين هو احوال وقد عرفت انهم يعرفون الحق في الدنيا
والاجماع في بقية الاستثناء ثم يشرى في باقي افعاله المحقق في الدنيا
فيما كان في الاستثناء ونحن نحمل على انهم حذروا من ان بعض المحققين

بالخروج عنه لا يحتاجه اليقظة وأوضاع الاستصحابات فتقول ذهب قوم الى ان
 الاستقناء الحقيقي للعمل المتألف من افراده الى المجموع ومنه بعضهم يحكم
 ويحكم بهذا القول ان الشخص ^م وقال آخرون انه منظر في العود الى الأخيرة وبطل
 بالوقت بمعنى لا يندفع انه حقيقي أو لا ^م وقال البدر المقتضى انه
 مشترك بينهما فتوقف العمل على العتبه وهذا القول ان موافقا له
 للقول الثاني في الحكم ان الأخيرة مخصوصة على كل ما لم يظهر ثمة اختلاف
 في استعمال الاستثناء في الخارج من المجموع فانه يحان في ذلك القول ^م محتمل
 اول هذين حقيقة ثانياهما وفضل بعضهم بتقبل الجمع حاصله الى اعتنا
 العتبه على الأمرين واختار العلامة في ب وليس بحيث لا يفرق ويفرق
 العتبه يخرج من عمل التعلق انه منسوخ عما والفتى بقوى في نفس
 الفقه محتمل لكل الأمرين لا يجب لاحدهما ان البا للعتبه وليس ذلك
 لعدم العلم بما هو حقيقة منه كدفع الوقت ولا يكون مشترك بينهما املا
 كما قبله الميرضي وان كنا في المعنى موافقين له ولو لا تصريحه بلفظا
 الاكثر في انشاء الاحتجاج لم ياب كلامه العمل على اختياره فان قال
 والفتى انه سلب اليقين الاستثناء اذا تعقلا وجازع مجموعا الى الواحد ^م
 منها لو افرزت قالوا يجب تحريم مجموع الى جميع العمل كما قال الشافعي ويحرم
 العمل عليه على ما قال ابو حنيفة ولا ينقطع على ذلك الا بدليل مقصود او
 عادة او اماره في الجملة لا يجوز القطع على ذلك بل يبنى يرجع الى التقطع
 بعد احوال فاعرفنا انه منظر ما عرفت في مدعى الوصف والاشتراك

ذلك لان هذا من تركه كارة وضع للتعريف ولا فرق بين من علمه
عليه وبين من قال بل الواجب القطع على ان الفاعل الذي يعقبه الحال والعلم
هو العامل دون ما تقدمه وانما في بعض المواضع ان اكل عامل بدليل
والجواب اما عن الاول فانه من اختصاص من الاستفهام بالاستشهاد على
المقتضى حينه هو الاحتمال لو كان بواسطة الاشهاد او لو كان في موضع
الوضع العام او لعدم معرفة ما هو مقتضىه كما يقول اهل الوقف واليقين
من اسباب يقتضيه له واما من الثاني فانه على تقدير تسليمه انما يدل
على كون اللفظ في الاثر لا على الاشهاد فيكون كونه موضع واحدة قلنا
ولا بد في الاشهاد من وضعه واما عن الثالث فانه من الدليل المعبر
على عدم عوده الى الجمع واختصاصه بالاجزاء لا يقتضي المصير الى الاشهاد بل
يزود الامر بينه وبين ما في الوقف على الاربع فانه فاش للغير
مع انه لا يدل على الاشهاد بل على الاثر من وعاء قلنا مع القول بالجمع الى
الجمع امور مستلزمة ان الشك في مقتضى الجمع يعود الى الجمع فكذلك الاستثناء
يجمع عدم استعلا كل منهما بنفسه واختار معهما ما كان قوله في انه
الصدق الامم نابع من جرح قوله ان لم يتبين انهما ان حرف العطف
يقرب محل المسند فيحكم الواحد لا فرق بين قولنا رأت ندى الله
وربنا عمرو وبين قولنا رأت ندى الله واذ كان الاستثناء الواقع
المفصلة الواحدة راجعا اليها لا محذور فكذلك ما هو محذور وانما لهما
الاستثناء بمقتضى انه اذا عطف جملا يعود الى جميعها بل في ذلك لا
يخرج

بعضه والجامع بينهما ان كلاهما استثناء غير متعلق واما عن الاستثناء
صالح للجمع الى كل واحد من الجملة المحكوم بالوعد البعض محكم فيجوز عوده الى
الجميع كما ان الفاعل العام للمحكم تناولها البعض او من آخر تناول الجميع
وعامها ان طريقا العربيا الاختصار وحذف فصول الكلام واستعمال
فلا بد من حيث يتعلق اذ استثناء بالجملة المستند من ذكر جدها
مريد به الجميع حتى كانهم ذكر وعقب كل واحدة اذ لو كان من كل جملة
لا يستثنى وكان محال لما ذكر من كل جملة لا سيما في قوله في انه القيد
مثلا لا يقتضي لهم شيئا ابد الا الذين تابوا اولئك هم الفاسقون
الا الذين تابوا لكان نظير الاستثناء فاجم مقام ذلك التوبة مع جرح
عقبة الجملة وسار بها ان لولم الكلام وتاخير من شرط الاستثناء بحيث
يلحقه ما دام الفاعل من جملة فاعله لا يتقطع فالقول في لا حصة
مؤثر فيه لا استثناء للمقتضى الجملة للمقتضى العطف بعضها على بعض بحيث
ان يؤثر في بعضها والآخر من اقلها من يؤثر المحكم في الاصل بل
هو محتمل فقلنا في الاستثناء ولو لم يعلم قاسم القدر من الداعي
فيما كان الاستثناء في الاصل انما كان في الشك في مقتضى الجملة بل في استثناء الاثر
لا في كان استثناء لكان في بعض جرحه ولو كان شرط على مقتضى ما فتح
يغله على الماضي وقد ذكر في الماضي في قوله تعالى انما هو جرحه
انشاء استثناء واما احسنه في الماضي في الماضي في كل هذه المواضع لتقتضي الكلام
عن القوة والمقتضى لا لغير ذلك فان قيل كيف اقتضى يقتضي الشك في كل

وقد حكم الجميع فاحتمل العطف بالاجزاء فقط قلنا لو كان نظام الاجزاء على
كل القول في حاله ممكن كما ذكره نقلنا اجزاء الامم على ان حكم الجميع يقتضي
عن الرابع ان صلاحه للجمع لا يوجب ظهور جرحه وانما يقتضي الحق في ذلك
والللب فيه فرقا بين ما يقتضي حرمه المبرزين مما لا يقتضي تناول الفاعل
العام للجمع ليس اعتبار صلاحيتها لذلك بل انما هو ضرورة التعلق والاعتماد
وجها فلهذا جرحه في هذا المقام وانما حسن ان يشبه بالجمع المتكسر
صالح للجمع مع ذلك لانه ظاهره في قوله ما يقتضي له من ان لا يحال
فيما ان القائل اذا قال استرجع اكان كاشه صالحا لادارة البصر
والطول والقصار ولا يظهر من ذلك انه قد اراد كل من يصلح لهذا المقتضى
له ومن القائل انهم لم يفتوا الاستثناء من كل جملة فيجوزون بذلك
على رادهم في اخر الجملة من غير ان يكون مقتضى جملة كذلك بل يرون
الاستثناء من جملة الاجزاء فقط لا من العينة في الحكم بالاختصار وفيه
ومن السادس ان اعتبار الاستثناء في الكلام وعدم الفاعل منه بالنسبة الى
الواحد في الشك والاستثناء والمشتراعا هو لفظ الترتيب والناظر في
حكم ما يقتضي حرمه الكلام مما لا يصلح له في الملاحظة في العطف بجميعه
وكان كان بعضه مقصلا بعدد من عمل المؤثر في ان يخصص حصدا لاجزاء
يوجه الاول ان الاستثناء خلاف الاصل لا استثناء على جملة الحكم الاول
فالل دليل يقتضي عدم ترك الجملة في الجملة الواحدة ولذا في الحدود والحدود
ينبغي الدليل في باقي الجملة المعاني المعارضة واما اختصاص الاجزاء لكونها

اقرب ولا في الاصل بالعدد الجزاء لاجزاء خاصة الثاني ان مقتضى الجمع
الاستثناء لما تقدم عدم استقلاله بنفسه فلو استقل المانع لغيره وفي
علقته بما يليه استقلاله فانما هو لعلقته بما بعده من الوجوه انما
واستقلاله ان تعلق بغيره لوجبه لو كان مستقلا لغيره ان تعلق بغيره
الثاني ان من غير العزم المطلق ان يحمل على غير وظاهره ان القوة يقتضي
خلاف ذلك فاحتمل انما في الجملة الاستثناء في قوله لم يجر تجزئ
ولا حرمه في الجمع انه يوجب الاستثناء الى الجمع فان اضرب كل جملة استثناء
لزم محال لانه لا يمكن ان يكون العامل على جملة واحدة او على اربعة
سبب من عليه قوله جرحه ولم يقتض الموزان المستعمل على الاثر الواحد
المعاصر له لا حله في ان الاستثناء من الاستثناء يرجع له عليه دون ما قد
فان اذا قال لغيره في الاثر الواحد كان الواحد المستثنى لاجزاء
الجملة التي عليها دون ما تقدمه فكذلك في غير هذا الاستثناء المانع ان القائل
من حال الحكم انه يستثنى من الجملة الاولى الى الثانية الاستثناء
مفاهم لو سكتا فيكون دليله على شكل الفاعل من الكلام وكان الشك
بمحليين الكلام وبين لاجزاء من جملة في قوله في الجملة الثانية بما يليه
بين الاستثناء وبين الاول فيكون ما بعده من تعلقها بها والمؤثر في الاول
انه ان كان المراد بها الاستثناء للاصل لانه موجب للجملة في لفظ العام
ما اصل الحقيقة في جملة لكن تعقبه في الجملة الحكم الاستثناء لا في جملة
في الحكم بحال اما على القول بان الاستثناء اخبر عن اللفظ بعد اذ

سبب من
تعلق
كأن العامل مما بعده
الاستثناء واحد ولا

ثم ان جماعة القائلين بانها في صورة الاعتناء ان يقولوا ان الذي اجتمعوا عليه
وخرجوا من عنده قد يتولد قراءة عليه ويخفى بالما قول على من يفتي
بما ذكره المصنف رحمه عننا ونحن من استعمال هذه الالفاظ ونحوها فيه وان كان
مفتد حيث قالوا ان في بعضهم يحيلون بقوله حتى قراءة عليه حتى يقولوا
ويعلم ان لفظا حتى فيبت على امرها فاستصلا فوله حتى يقتضي ان يصح
لفظ واحد ذلك نظيره وقوله قراءة عليه يقتضي بغير ذلك كما نرى في قوله
من السيد في نهاية الغرارة فانه سدا بالبيان وانما من بيان الاوهم في نهاية
المفتد وتضمنها وان كان من ضمنها ذكره بقوله بعد ذلك قراءة عليه
على ان ليس المراد صحة اللفظ بل بيان ذلك كما مر ان يقرأ عليه فيشبهه لما حدث
باسمها من المناسبة في المعنى وقد نقل العلامة هذا الكلام عن السيد انها ترفع
فيه قالوا انما يقع انتفاء حتى حال انتفاءها اللفظ قراءة ان يصح لفظ واحد
نظيره وهو جريد ونقصه ما ذكرناه وان ترتبين صفة ما قبل السيد
من عدم من علمنا على صرح المطلق السيد على القول برفع الاعتراض في ما من من اجزاء
مثله وقصة الاجابة فلا متبر بها واحد الحق انما يجوز الواو والاي
سويج مثلا الذي بها حتى واما السيد ذلك من الالفاظ التي يفتي
نظيرها وقبح الاجابة فخصلا وقد عرفنا في جميع من العامة الفتاوى وهو
منه حقيق لهذا ونظيره في العلم في الخاتمة انهم من كلام السيد المصنف
القول بجمع جواز الرواية بالاجازة عطفًا بقوله على الخبر الواحد
قالوا بالاجازة فلهذا كان العلم بالاجازة في رواية ذلك اجابة له اوله

والصبر لما روي بهم عليه السلام والجماع وقد دعا وعما السبب هذه ولا
انهم طالع القول بقى الجواز على الإطلاق لأن القدر تساقط ولا حرجاً
يطلع على أن عطفه في جواز الرقابة بها لفظ حديثي وأخبرني وهو قائل
بذلك فالحديث من القراءة على الأولى أن كل من صنف أصول الفقه حان
أن يقول من قرأ الحديث على غيره من قرأ عليه فاق به حديثي وأخبرني
فاجره بحمان لبعضهم لفظه ثم قال والصحيح أنه إذا قرأه عليه وناق له به أنه
يجوز أن يعلمه إذا كان من يذهب إلى العمل بخبر الواحد يعلم أن حديثه يرويه
متحد لا روى له بذلك ولا يجوز أن يقول حديثي وأخبرني لأن معترفه أيضاً
أنه صنف له شياً وأخبرني ذلك وهذا القول يجوز ذكر بعض هذه المسائل
وهو أن ^{بعض} من ينظم الحديث فيه يقول لفي كتابه أنشأ الله هذا سماعي من فلان ^{بعض}
عني أنه ^{بعض} الأثر وأعلم ويحتمل به لم يقل ما أحدثني قال له ما كان من رواة الحديث
العمل بأخبار الأما وعمل به ولا يجوز أن يقول حديثي ولا أخبرني ثم ذكر حكم الأما
بذلك العبارة وقال بعدها كما لا يمكن أن يفتقر إلى تقاوى الأصحاب الحديث
أشرف أن الإجماع حايته بحري أن يقول في كتابه بعينه هذا حديثي وسماعي
يخبر العمل بعينه ^{بعض} بأخبار الأما ما أن يروي يقول أخبرني أو حديثي قال
كتب وسوق هذا الكلام كله كما ترى يدل على أن معنى حكم الإجماع أنما هي القصة
لأنه من الرواية لفظ حديثي وهو لا سلطاناً وتكلم بذلك في آراءه ^{بعض} على أن
كأعنته ما يقفه في هذا الوجه وسواً وتقاربت عبارة الرواية على القول
بما حاشي من جواز العمل به في سورة القراءة وقيل ما سماعي بغير ذلك نظر

[illegible]

والله ربه وقال العلماء في النهاية الوجه المخرج ألا تعرف أنه لا يرسل إلا بالواسطة
الواسطة لا يرسل بحسب خبري أو خبري الأمامية وكلما رويته قال من هذا الباب وهو
الوجه السابقته وحكي بأنه في القول القوي ليس جاعلين العانة فيقال من هو قول
عليه قال من دعاء الأمامية وقال الحنفية أن الرسل الرسل الرسل الرسل
الشيخ إن كان من عرف أنه لا يرسل إلا بالواسطة فقد قبلت عطفه قال من ليس كذلك
فليس شرط أن لا يكون لها معاني من المسانيد الصريحة في ذلك ما أن الطالب
المرسل عندهما هو المانع من كل من المسانيد ما أن أحدهما أجل الأخر
هذه عبارة الحق بلغها وهي تدل على صحة ذلك حيث اختاره عنه من الشيخ
بجدة من جراتها بالجليل إزاء ما أن من عرفه النبي من عرفه الله الرسل
نعم بيا ثم هي تستحق موضع التذاع أذ لم يوجد بطلان لكلامه على ما هو رواية
العلامة وهو من عندنا لا يغاير بالعلم أن الرسل ليس من طه وعيسى وخ
انصاف على الرواية من العلل جاعلين يرى من يعتقد بها التزويد فيكون
مخاذاً أن يكون له جارية لا يعلل بذكره أو افتقار غيره فيقبله لا يفتق
فلا يخرج الرسل من هذا طبعه صفة ما قبله العلم في النهاية من قول
مرسلين أو خبري مما عرف أن الرسل لا يرسل إلا بالواسطة والله اعلم
الواسطة مكان مستند الخا جابر الرسل بأنه لا يرسل إلا بالواسطة
على وجهه العبد وقد علم حاله أن كان مستند الاستقلال بالواسطة والاطلاع
من جاعلين على الخلف فيها لا يكون إلا بغيره في معنى الأسناد أو تعلق خبره بالحي
أن العلم ربه ذكر في الإجماع على ما أن في النهاية إذا ما تصدع الله لا أصل

فلا تتركوا ما بينكم وبين الله
من اجل انكم انتم تعلمون ذلك
فانتم تعلمون انكم تعلمون
ما تعلمون

فلا تتركوا ما بينكم وبين الله
من اجل انكم انتم تعلمون ذلك
فانتم تعلمون انكم تعلمون
ما تعلمون

210



